

نظم المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية عملية تقييم لوضع ما قبل الانتخابات المحلية المتوقع اجراؤها في 13 من ايار في الضفة الغربية وقطاع غزة. واستمرت عملية التقييم من 25 نيسان حتى 7 ايار حيث سعت البعثة من خلالها الى الخروج بملحق للتقييم الأصلي الذي اجراه المعهد في الفترة الواقعة بين 24 آب والأول من أيلول عام 2016 قبل الانتخابات المحلية التي كان من المقرر إجرائها في الثامن من تشرين أول العام الماضي.

وعاد من اعضاء الوفد الذي أجرى عملية التقييم الأولى للمشاركة في عملية التقييم الثانية كل من : أوين كيربي، مستشار سابق لدائرة المبادرة الأميركية الشرق أوسطية ، ومستشار حالي للمعهد الجمهوري الدولي، وايملي هاردينغ، ممثل مقيم للمعهد الديمقراطي الوطني في برامج الضفة الغربية وقطاع غزة.

وتتلخص أهداف الإجتماعات التي نظمها المعهد في الضفة الغربية وقطاع غزة فيما يلي : إظهار اهتمام المجتمع الدولي في تطوير عمليات سياسية ديمقراطية وحكم أكثر متانة في الأراضي الفلسطينية؛ تقييم البيئة السياسية السائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة وتقييم التحضير لعملية الإقتراع؛ وتحديد المجالات التي تحتاج لتحسينات من اجل تعزيز نزاهة العملية.

في الثامن من ايلول عام 2016، قررت المحكمة العليا في فلسطين تأجيل الانتخابات البلدية في الضفة الغربية وقطاع غزة بسبب قضية تتعلق بشرعية محاكم قطاع غزة واهليتها للطعن في القوائم الانتخابية.

واصدرت في وقت لاحق المحكمة العليا حكماً يقضي بعدم شرعية القرارات التي تصدر عن محاكم غزة فيما يتعلق بقضايا الانتخابات وأنه بإمكان إجراء الانتخابات في الضفة الغربية دون غزة. وأدى هذا الوضع ف السلطة الفلسطينية الى تأجيل الانتخابات المحلية في فرعي الوطن ليتسنى لها تعديل قانون الانتخابات وانشاء محكمة جديدة متخصصة في قضايا الانتخابات.

وفي يوم 31 من كانون ثاني 2017، اعلنت السلطة الفلسطينية عن نيبتها اجراء الانتخابات المحلية في الثالث عشر من شهر ايار 2017. وبموجب هذا القرار، عقدت لجنة الانتخابات المركزية إجتماعاً مع ممثلي حركة حماس حيث وضت الحركة ثلاثة شروط لمشاركتها في العملية الانتخابية. وتتلخص هذه الشروط فيما يلي : 1. تخفف السلطة الفلسطينية قبضتها المنية عن الضفة الغربية ليتمكن مرشحو حماس تنظيم حملاتهم الانتخابية بسهولة؛ 2. تلغي السلطة الفلسطينية أية تعديلات جديدة أدخلتها على قانون الانتخابات، وتحديدأ فيما يتعلق بإيجاد محكمة تبت بقضايا الانتخابات؛ 3. اجراء الانتخابات وفق قانون الانتخابات لعام 2005.

وافادت بعض المصادر بأن حركة حماس شعرت بالغضب لعدم التشاور معها حول قانون الانتخابات الجديد أو التاريخ الجديد للإنتخابات. ويعيداً عن السبب، كان واضحاً بأن حركة حماس سوف لا تسمح بإجراء الانتخابات في قطاع غزة، وبالتالي تأجيلها رسمياً. كما أن شكل مشاركة حماس في الانتخابات في الضفة الغربية غير واضح.

وبالإضافة إلى رفض حركة حماس المشاركة في الانتخابات المحلية، قررت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مقاطعتها للإنتخابات المحلية المزمع عقدها احتجاجاً على ممارسات السلطة الفلسطينية الأمنية. كما قررت حركة الجهاد الاسلامي عدم المشاركة في تلك الانتخابات كما كان موقفاها من الانتخابات التي كان من المقرر عقدها في تشرين اول من العام الماضي.

ملخص الملاحظات

السياق السياسي

في الثالث عشر من أيار 2017، ستنتهز المجالس المحلية والبلدية الفرصة في الضفة الغربية لإختيار رؤسائها وأعضائها حيث عملت 181 بلدية ومجلس محلي من أصل 391 مجلس على تقديم قائمة منفردة، ما يعني أن المجلس البلدي أو المحلي سينشكل بالتزكية دون إتاحة فرصة الإقتراع للمواطنين. ويشار هنا إلى ان 65 مجلس قروي (قرى صغيرة) لم تقدم أي قائمة أو قدمت قوائم غير مكتملة. وبموجب قانون الانتخابات، يحق للسلطة الفلسطينية تحديد تاريخ آخر لإجراء الانتخابات في هذه القرى رغم عدم إحتمالية ذلك حسب محللين. وأما فيما يتعلق ببقية المواقع الانتخابية، فإنها ستشهد منافسة بين قوائم لأحزاب سياسية أو قوائم مستقلة. ويُستنتج مما سبق بأنه فقط 37% من المجالس البلدية والقروية ستشهد منافسة انتخابية في الضفة الغربية.

وبينما اتفقت أغلبية الجهات التي التقاها الوفد بأن الانتخابات مهمة للديمقراطية الفلسطينية، لا حظ العديد منهم بأن المواطنين الذين يحق لهم الانتخاب غير مكثرئين بسبب مقاطعة حماس لهذه الانتخابات. ويلاحظ هذا الامر رغم الزيادة المتحققة في سجلات الناخبين، إذ تُظهر نتائج الدراسة وجود دعم شعبي كبير للإنتخابات على جميع المستويات.

ستجري الإنتخابات المحلية هذا الشهر في الضفة الغربية فقط ودون وجود منافسة كبيرة بين الحزاب السياسية بسبب مقاطعة حماس والجبهة الشعبية لهذه الانتخابات. فكثير من الفلسطينيين عبروا عن معارضتهم للإنتخابات في ظل غياب الوحدة الوطنية لأنها حسب ما يرون قد تُعمق الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة. كما يُنظر لهذه الانتخابات أنها منافسة داخل صفوف حركة فتح ولا تعكس منافسة

سياسية حقيقية. وفي ظل غياب الثقة العامة بأنه سوف لا يتم تأجيل الانتخابات المحلية، وفي ظل اضراب الاسرى الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية، يبقى اهتمام الناخب بالانتخابات في مستوياته الأدنى.

ورغم غياب الطاقة الحقيقية للانتخابات، يرى فيها بعض المرشحين المحليين فرصة هامة.

وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في الانتخابات المحلية القادمة، بلغت نسبة المرشحات 26%. يوجد قائمتان للنساء بالكامل و8 قوائم تترأسها نساء.

ويلاحظ أيضاً قوة المشاركة الشبابية في هذه الانتخابات حيث بلغت نسبة المرشحين الذين تراوح أعمارهم ما بين 25-35 سنة 31% من المجموع الاجمالي للمرشحين.

والجديلر بالملاحظة في هذه الانتخابات أنه يوجد في قرية بني نعيم المحافظة في منطقة الخليل قائمة خالصة للنساء رغم معارضة المجتمع المحلي لها. وبغض النظر إن كانت هذه القائمة ستنتج أم لا، فإن حقيقة ترشحهن جديرة بالملاحظة.

محكمة الانتخابات

وما يختلف عن الانتخابات التي تم تأجيلها العام الماضي، التغيير الذي حصل على قانون الانتخابات ليشمل محكمة الانتخابات المحلية، إذ تُقدم الطعون في الانتخابات للجنة الانتخابات المركزية ومن ثم لمحكمة الانتخابات المحلية التي تُعتبر الملاذ الأخير.

ويشار هنا الى أن لجنة الانتخابات المركزية ردت جميع الطعون (97 قضية) التي قُدمت لها في نيسان 2017. تتمحور هذه الطعون حول قضايا الإقامة والتوقيعات المزيفة على نماذج موافقة المرشحين. ومن بين الطعون التي تم ردها، قُدم 21 إدعاء الى محكمة الانتخابات الجديدة، وتم النظر في 6 منها، ورد قضية واحدة. واما 15 قضية الأخرى، فقد كانت إما متأخرة، أو دون تمثيل قانوني أو لم تظهر أمام المحكمة.

الأحزاب السياسية / القوائم

أوضحت لجنة الانتخابات المركزية أن 41.6% من القوائم الانتخابية المسجلة تمت أحزاب سياسية، وتحديداً فتح، والتحالف الديمقراطي، وائتلاف الأحزاب اليسارية الصغيرة لتي تشمل حزب فدا والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والمبادرة الوطنية، وحزب الشعب الفلسطيني. كما تشمل القوائم المسجلة القوائم المستقلة التي لا يوجد لها انتماء سياسي رسمي وتشكل من مرشحين فتح غير الرسميين و / أو ممثلي العائلات وتشكل هذه القوائم ما نسبته 58.4%.

حركة فتح هي اللاعب الرئيسي في الانتخابات المحلية حيث يوجد لها تسع قوائم رسمية في اكبر 27 موقع انتخابي (أكثر من 7000 ناخب)، إضافة إلى وجودها على قوائم غير رسمية وقوائم مختلطة وعائلية. وترى فتح كما قال أحد أعضاء لجنتها المركزية بأن جميع المرشحين هم أولادها. وتبدو توجهات فتح في هذه الانتخابات مختلفة عن توجهاتها في الانتخابات التي تم تأجيلها حيث حذرت اعضاءها من الترشح دون الحصول على موافقة قيادة الحركة الرسمية ونبهتهم إلى أنها ستتخذ قرارا بفصلهم ما لم يصاعوا لقراراتها. في هذه المرة، تبدو تدخلات المركزية قليلة لشعورها بعدم وجود من يهددها بسبب غياب حركة حماس.

بينما حركة حماس تقاطع هذه الانتخابات رسمياً، يود ليل على مشاركة منتسبيها في كثير من المواقع في قوائم مختلطة يشارك فيها اعضاء من أحزاب أخرى.

مشاركة المواطن:

بينما أطلقت اللجنة المركزية للانتخابات حملاتها توعوية حول الانتخابات والتدريبية للذين سيعملون يوم الانتخابات، لم يكن هناك وصول حقيقي للمنظمات غير الحكومية والمواطنين من حيث الحملات وتعليم الناخب.

غزة

شهدت غزة حماسا اكبر للعمليات الانتخابية التي تأجلت العام الماضي أكثر من الضفة الغربية، ذلك أن موطني غزة يرون في الانتخابات خطوة نحو الأمام لإنهاء الانقسام السياسي. وأما هذه المرة، تتحصر الانتخابات في الضفة الغربية، ويتحمل سكان قطاع غزة مشكلة تقليص رواتب اموظفي القطاع العام منهم بنسبة 30%، ووقف تستديد فاتورة الكهرباء القادمة من الشركات الاسرائيلية. ويمكن القول أن التغيير الذي حصل في قيادة حركة حماس يزيد حالة التشكك.

توصيات

في ظل توقع اجراء الانتخابات المحلية في الضفة الغربية فقط يوم الثالث عشر من الشهر الحالي في سياق تكثر فيه القيود، لا بد من اتخاذ خطوات محددة على المدى القصير لتعزيز العملية الانتخابية والثقة فيها. كما يجب أن تتركز الجهود على الممارسات المستقبلية.

وتتجلى أهمية ذلك في ظل التحول المستقبلي الممكن في السلطة الفلسطينية والاعلانات المتكررة حول امكانية اجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة كجزء من أي مصالحة ربما تتحقق بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

اعلنت حركة حماس في نيسان من العام الجاري دعماً الكامل لإجراء انتخابات وطنية في غضون 3 شهور.

واعتبر هذا الاعلان من قبل المستجوبين بأنه تكتيك سياسي تستخدمه حماس، إذ تُبقي الإنتخابات المفاجئة وقتاً ضئيلاً لمعالجة عدد من القضايا السياسية والفنية التي خلفتها انتخابات عام 2005-2006، الإنتخابات الرئاسية والتشريعية التي اجريت في الأراضي الفلسطينية. ولتحقيق هذه الغاية، يجب أن تعمل السلطة الفلسطينية على اعادة إحياء اهتمام الشعب الفلسطيني بالانتخابات من خلال مراجعة شاملة للإطار الانتخابي على كل المستويات. يجب أن تبدأ هذه المبادرة في ظل الإنتخابات الحالية لتشمل مشاركة فاعلة ومدخلات المجتمع المدني، والمسؤولين المنتخبين، ومشرفي العملية الانتخابية والاحزاب السياسية والبراء الدوليين في حال الضرورة. فعلى سبيل المثال، وإن كان تأسيس محكمة الانتخابات يُشكل خطوة ايجابية لمنع تسييس قرارات محكمة البداية، يُنظر إلى المرسوم الرئاسي الذي تشكلت بموجبه بأن الدافع له هو دافع سياسي وليس نتيجة لعملية تشاورية. لذا تبقى شرعية هذا المرسوم مثار جدل. ويضاف لما سبق حقيقة فشل عدد من الإصلاحات التي طالب المجتمع المدني بإدخالها على قانون الإنتخابات منذ افنتخابات المحلية الاخيرة عام 2012. لم يتم الإستماع لمقترحات الإصلاح هذه سواء عام 2016 عندما كان هناك قرار بإجراء الانتخابات المحلية أو عند تعديل تاريخ هذه الانتخابات. وتشمل هذه الإصلاحات تقليل العمر المطلوب لتاهل الشخص للترشح وزيادة كوتة النساء، وجعل القوائم مفتوحة للسماح للناخب اختيار مرشحهم المفضلين بدلا من نظام القوائم المغلقة. يجب اجراء حوار ونقاش حول جميع هذه المسائل. وبشكل مواز، يجب أن يبذل المستوى السياسي الجهود المطلوبة لإشراك المواطن في المبادرات التي تشجع المنافسة والشمولية بالمعنى الايجابي، والإلتزام بالممارسات الديمقراطية، بما فيها نبذ العنف ودعم اليات التخلص من التوتر السياسي الذي يتحول الى عنف. سيساعد هذا الامر في معالجة القلق حول الوفاق الجماعي بشأن القوائم أو الإنتخاب بالتركية، وتقليل المخاوف الامنية وزيادة ثقة المواطن وجعل الاجراءات السياسية الفلسطينية تتناغم مع المعايير الدولية.